

تقرير المحكمة حول صندوق رأس المال العامل^(*)

أولاً - مقدمة

١- تم إنشاء صندوق رأس المال العامل (فيما يلي "صندوق رأس المال العامل") وفقاً للقرار (ICC-ASP/1/Res.13) وذلك للتيقن من وجود رأس مال للمحكمة لمواجهة مشكلات السيولة على المدى القصير بانتظار استلام المساهمات المقررة، على النحو المنصوص عليه بموجب المادة ٦,٢ من النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة. تبلغ قيمة صندوق رأس المال العامل للمحكمة حالياً ٧,٤ مليون يورو. أبلغت المحكمة لجنة الميزانية والمالية (فيما يلي "اللجنة") في دورتها التاسعة عشرة أنه حتى الآن، لم تلجأ المحكمة إلى صندوق رأس المال العامل من أجل حل أي مشكلات في السيولة تتعلق بالتأخير في استلام المساهمات المقررة^(١).

٢- ولكن، نظراً إلى الاحتياجات المالية المتزايدة للمحكمة في المستقبل، توجد هناك بعض المخاطر المتعلقة بالمستوى الحالي لصندوق رأس المال العامل والذي، إذا لم تتم معالجته، قد يؤدي إلى مواجهة المحكمة لمشكلات سيولة في المستقبل. في عام ٢٠١١، أوصى مدققو الحسابات الخارجيين بأن تقوم المحكمة بمراجعة متطلبات صندوق رأس مالها العامل واعتبار ما إذا كان المستوى الحالي لصندوق رأس المال العامل لا يزال كافياً^(٢).

٣- في دورتها التاسعة عشرة، دعت اللجنة المحكمة لتقييم المخاطر، وفي المقابل، تقييم المستوى الحالي لصندوق رأس المال العامل في ضوء احتياجات التمويل المتزايدة في المستقبل المرتبطة، على سبيل المثال،

(*) صدر سابقاً بوصفه الوثيقة (CBF/20/9)

(١) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الحادية عشرة، لاهاي،

١٤-٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ (ICC-ASP/11/20)، المجلد الثاني، الجزء ب.٢، الفقرة ٣٢.

(٢) الوثائق الرسمية ... الدورة الحادية عشرة ... ٢٠١٢ (ICC-ASP/11/20)، المجلد الثاني، الجزء ج.١، الفقرة ٢٢.

بالمدفوعات المنتظمة خلال السنة لصيانة المباني الجديدة، بالإضافة إلى سداد قرض الدولة المضيفة وتقديم تقرير إلى اللجنة في دورتها العشرين^(٣).

٤- في التقرير الحالي، تقدم المحكمة نظرة عامة عن المخاطر وعن تأثيرها على المحكمة نظراً إلى المستوى الحالي لصندوق رأس المال العامل.

ثانياً- المخاطر المتعلقة بالمستوى الحالي لصندوق رأس مال المحكمة العامل

٥- في حال حدوث المخاطر المتعلقة بصندوق رأس المال العامل الحالي، فمن شأنها أن يكون لها تأثير سلبي على أعمال المحكمة اليومية. قد يكون لتدفق نقدي سلبي تأثيراً سلبياً على مصداقية المحكمة. المستوى الحالي لصندوق رأس المال العامل إذا لم تتم معالجته بعناية، قد يكون له عواقب فيما يتعلق بدفع تكاليف موظفي المحكمة والنفقات الأخرى المتعلقة بتنفيذ ولاية المحكمة من حيث إجراء التحقيقات وإجراء محاكمات داخل الأطر الزمنية المتفق عليها. باختصار، إن المستوى المنخفض لصندوق رأس المال العامل يزيد من خطر الإخلال في عمليات المحكمة ويمكن أن تعرض سمعة المحكمة إلى المخاطر.

٦- لقد حددت المحكمة أربعة عوامل رئيسية التي قد يكون لها تأثير على مقدرة صندوق رأس المال العامل على العمل كملاذ أخير في حال وقوع مشكلات في السيولة على المدى القصير بانتظار استلام المساهمات المقررة. ينبغي أن تؤخذ النواحي التالية بعين الاعتبار عند القيام بتقييم المستوى الذي ينبغي تحديده لصندوق رأس المال العامل: (١) استلام المساهمات في مواعيدها المقررة من قبل المحكمة؛ (٢) التغيير في نمط دفع المساهمات؛ (٣) معدل المستوى الشهري للنفقات الناشئة عن حجم ميزانية البرنامج الذي يتم تنفيذه من قبل المحكمة؛ و (٤) المبلغ الإجمالي لإشعارات صندوق الطوارئ المقدمة من المحكمة.

٧- بالإضافة إلى العوامل التي تم إبرازها في الفقرة ٦، سيتعين على المحكمة اعتبار تأثير السيناريو الجديد بعد انتقال المحكمة إلى المباني الدائمة. لقد تم اعتبار هذا في هذا التقرير في القسم (ز).

ثالثاً- التأخير في دفع المساهمات المقررة من قبل الدول المانحة الرئيسية

٨- تعتمد المحكمة على المدفوعات من الدول الأطراف في مواعيدها المقررة لتمويل أعمالها اليومية. إن هذا أمر مهم بشكل خاص نظراً إلى أن المساهمات المقررة من عشرة دول مانحة رئيسية تبلغ ٨٤ مليون يورو أو ٧٣ في المائة من جميع المساهمات المقررة للمحكمة (وفقاً إلى أرقام عام ٢٠١٣). وفي حين أن المساهمات المقررة يستحق دفعها خلال ٣٠ يوم من استلام رسالة من مسجل المحكمة بشأن المبلغ المقرر وفقاً للمادة ٥، ٦، والقاعدة ١، ١٠٥، من النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة، فإن تاريخ الدفع يبين أن هذا الشرط لم يتحقق.

(٣) الوثائق الرسمية ... الدورة الحادية عشرة ... ٢٠١٢ (ICC-ASP/11/20)، المجلد الثاني، الجزء ب. ٢، الفقرة ٣٢.

٩- منذ بداية الأزمة المالية العالمية واتجاه التمويل الأخير، لاحظت المحكمة تأخيراً كبيراً في سداد المساهمات المقررة من قبل الدول المانحة الكبيرة والصغيرة على حد سواء. إذا استمر هذا الاتجاه، فقد تصبح المحكمة في وضع لا تستطيع فيه تمويل التزاماتها من المساهمات المقررة المتوفرة وسيتم عليها اللجوء إلى صندوق رأس المال العامل. وكمثال على ذلك، بحلول نهاية عام ٢٠١٢، تعرضت المحكمة بالفعل إلى مساهمات مقررة غير مسددة مقدارها (٦,٩ في المائة أو ٦,٦ مليون يورو) مقارنة بنفس الفترة في عام ٢٠١١ (٠,٣ في المائة أو ٠,٤ مليون يورو). إذا تم تكرار الاتجاه لعام ٢٠١٢ في هذه السنة (أي أن نفس الدول المانحة تتأخر في دفعاتها)، فسيكون للمحكمة مساهمة مقررة غير مسددة بقيمة ٩ مليون يورو (٨ في المائة من مجموع المساهمات المقررة). إن هذا المبلغ كبير جداً إذا احتاجت المحكمة إلى اللجوء إلى صندوق رأس المال العامل لتمويل أعمالها التشغيلية، نظراً لمستواه الحالي. لذلك ستعرض المحكمة لمخاطر عالية جداً.

١٠- في أسوأ الحالات، حيث يتأخر البعض من المانحين الرئيسيين بالدفع لمدة شهر واحد، استناداً إلى تاريخ دفعهم السابق وإلى نمط المزيد من التأخير في الدفع في المستقبل، فسوف تتعرض المحكمة إلى خطر الإحفاق في الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل من صندوق رأس المال العامل بشكله الحالي. يُظهر تجسيد مفصل لتوقعات التدفقات النقدية أنه إذا كان هناك تأخير في الربع الأول في نمط تسديد الدول الأطراف، لا سيما الدول المانحة الرئيسية، ستواجه المحكمة عجزاً في التدفق النقدي من ١,٣ مليون يورو إلى ٤,٥ مليون يورو في شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير على التوالي بعد تطبيق صندوق رأس المال العامل الحالي (استناداً إلى أرقام عام ٢٠١٣) إذا افترضنا استمرار نفس الاتجاه. استنتاجاً من ذلك، إنه من الواضح أن تأجيل الدفع من قبل عدد من الدول الأطراف يؤثر سلباً على التدفق النقدي للمحكمة وينبغي أن يتم رفع مستوى صندوق رأس المال العامل وفقاً لذلك لتخفيض من مخاطر توقف الأعمال.

رابعاً- تغيير في نمط دفع المساهمات

١١- لقد أثرت الأزمة المالية على معظم الدول الأعضاء في المحكمة وأدى إلى تلك الدول الأعضاء إما تأخير أو عدم دفع مساهماتها المقررة بالكامل. في السنوات الأخيرة، شهدت المحكمة تغييراً كبيراً في نمط تسديد المساهمات المقررة من الدول الأعضاء. لقد أظهر بعض المساهمين الذين كانوا يدفعون مساهماتهم في السابق دفعة واحدة، عادة في الربع الأول من العام، اتجاهًا نحو الدفع بقسطين موزعة خلال سنة الميزانية. إن هذا له تأثير على التوقعات النقدية للمحكمة وعلى احتياجات العمليات النقدية وعلى استخدام صندوق رأس المال العامل، خاصة أن صندوق رأس المال العامل الحالي يمثل أقل من شهر واحد من تكاليف التشغيل للمحكمة، يبلغ حالياً حوالي ٩ ملايين يورو في الشهر. وإذا تأكد هذا الاتجاه، فإن زيادة في مستوى صندوق رأس المال العامل سيكون من شأنه تخفيض مخاطر توقف الأعمال.

خامساً - اتجاه صندوق رأس المال العامل والميزانية السنوية وإنفاق المحكمة

ألف - اتجاه صندوق رأس المال العامل والإنفاق

١٢- لقد ازدادت ميزانية المحكمة السنوية مما أدى إلى ارتفاع في معدل الإنفاق الشهري، في حين أنه لم يكن هناك أي زيادة مقابلة في مستوى صندوق رأس المال العامل. يبلغ معدل تكاليف التشغيل الشهرية للمحكمة حالياً حوالي ٩ ملايين يورو مقارنة بصندوق رأس المال العامل البالغ ٧,٤ مليون يورو، وهو ما يمثل أقل من نفقات شهر واحد. إن ممارسة المحكمة الحالية لا تتماشى مع معظم منظمات النظام الموحد للأمم المتحدة التي تحدد صندوق رأس مالها العامل في مستوى يعادل أربعة إلى ستة أسابيع من نفقات التشغيل الخاصة بهم. لقد نفذت المحكمة أفضل الممارسات هذه بمستوى أربعة أسابيع عندما تم إنشاء صندوق رأس المال العامل.

باء - صندوق رأس المال العامل وميزانية المحكمة السنوية

١٣- لقد أظهر تحليل الميزانية السنوي للمحكمة ولصندوق رأس المال العامل أن صندوق رأس المال العامل لم ينمى بما يتماشى مع الميزانية السنوية المعتمدة. بحلول عام ٢٠١٣ تقلص صندوق رأس المال العامل بنسبة ٠,٧ في المائة مقارنة بميزانية ٢٠١١. إذا استمر هذا الاتجاه، فإن صندوق رأس المال العامل لن يكون كافياً للوفاء بالتزامات المحكمة في المستقبل إذا واجهت مشكلات في السيولة.

الجدول ١: صندوق رأس المال العامل كنسبة مئوية من الميزانية السنوية للمحكمة

سنوات	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
صندوق رأس المال العامل كنسبة مئوية من الميزانية	٧,١ %	٦,٨ %	٦,٤ %
الميزانية بالأرقام المطلقة	٧,٤ مليون يورو	٧,٤ مليون يورو	٧,٤ مليون يورو
المعدل الشهري لتكاليف التشغيل	٨,٦ مليون يورو	٩ مليون يورو	٩,٥ مليون يورو
صندوق رأس المال العامل المرغوب (سنة أسابيع من تكاليف التشغيل)	١٢,٩ مليون يورو (١٢,٥%)	١٣,٦ مليون يورو (١٢,٥%)	١٤,٣ مليون يورو (١٢,٥%)
الفجوة في صندوق رأس المال العامل	٥,٥ مليون يورو	٦٢ مليون يورو	٦,٩ مليون يورو

سادساً - التمويل المسبق لأنشطة صندوق الطوارئ

١٤- في السنوات الأخيرة، شهدت المحكمة زيادة في استخدام صندوق الطوارئ لأنشطة تتعلق بحالات لم تكن متوقعة أثناء إعداد الميزانية. ينبغي تمويل مثل هذه الأنشطة مسبقاً باستخدام الميزانية العادية حتى يتم تحديد ما إذا كان يمكن استخدام صندوق الطوارئ، الأمر الذي يحدث عادة في نهاية السنة. التمويل المسبق

لهذه الأنشطة يزيد من تكاليف التشغيل الشهرية العادية للمحكمة. إذا استمرت أنشطة الطوارئ هذه في النمو، فستواجه المحكمة صعوبات مالية نظراً إلى المستوى الحالي لصندوق رأس المال العامل.

سابعاً- المباني الدائمة

ألف- تكاليف الصيانة والتشغيل العادية في المستقبل لمقر المحكمة الجديد

١٥- بعد إكمال مباني المحكمة الدائمة وتسليمها لاستخدام المحكمة، ستبدأ المحكمة بتكبد زيادة في التكاليف المتعلقة بتشغيل وصيانة تلك المباني. تقدر هذه التكاليف حالياً بأنها ستكون بقيمة ٣,٣ مليون يورو في السنة، وهي زيادة إضافية صافية بقيمة بين ٠,٤٦ مليون يورو و ٠,٧٠ مليون يورو مقارنة بتكاليف التشغيل والصيانة لمباني المحكمة الحالية. سوف يؤدي هذا إلى زيادة في التدفقات النقدية للمحكمة والتي سيتم تخصيص ميزانيتها في الميزانية السنوية. ولكن، أي تأخير أو عدم دفع المساهمات المقررة سوف يضع المحكمة تحت ضغوط مالية إضافية.

باء- سداد قرض الدولة المضيفة

١٦- اعتباراً من عام ٢٠١٦ فصاعداً ستكون المحكمة ملزمة تعاقدياً لسداد قرض الدولة المضيفة. يتكوّن السداد من جزء من القرض والفائدة المتعلقة به. من المتوقع أن تكون تكاليف دفعات فوائد القرض بقيمة ٣,٦ مليون يورو في عام ٢٠١٦ وسداد رأس المال والفائدة بقيمة ٦,٩ مليون يورو سنوياً بعد ذلك حتى عام ٢٠٤٧ حيث يستحق دفعها في ١ شباط/فبراير من كل سنة تقويمية. هذه التكاليف الإضافية في الميزانية السنوية تمثل مصاريف نقدية كبيرة للمحكمة ونسبة كبيرة من احتياطي صندوق رأس المال العامل الحالي للمحكمة. في حال حدوث أي تأخير من قبل الدول الأعضاء في دفع مساهماتها المقررة تجاه القرض، سيتعين على المحكمة تمويل هذه التكاليف من صندوق رأس المال العامل حتى يتم استلام المساهمات المتأخرة من الدول الأعضاء المساهمة. المستوى الحالي لصندوق رأس المال العامل، الذي كما سبق ذكره، هو أقل من نفقات التشغيل الشهرية للمحكمة، قد لا يتحمل هذه الزيادة في النفقات الإضافية إذا لم تتم زيادة قيمة صندوق رأس المال العامل.

الجدول ٢: صندوق رأس المال العامل وسداد قرض الدولة المضيفة

سنوات	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨ فصاعداً
صندوق رأس مال عامل إضافي متوفر	٠	٠	٠
لتغطية سداد قرض الدولة المضيفة	٠	٠	٠
تكاليف سداد قرض الدولة المضيفة في ١ شباط/فبراير من كل سنة تقويمية*	٣,٦ مليون يورو	٦,٩ مليون يورو	٦,٩ مليون يورو
صندوق رأس المال العامل المرغوب لتغطية	٠,٣٦ مليون يورو (١٠%)	٠,٦٩ مليون يورو (١٠%)	٠,٦٩ مليون يورو (١٠%)
سداد قرض الدولة المضيفة	٠,٣٦ مليون يورو (١٠%)	٠,٦٩ مليون يورو (١٠%)	٠,٦٩ مليون يورو (١٠%)

* لاحظ أن معدل التكاليف لا يشمل الصيانة والتشغيل لمقر المحكمة الجديد على النحو المحدد أعلاه.

ثامناً - الاستنتاجات

- ١٧- على الرغم من أنه تم تحقيق هدف المحكمة من إنشاء صندوق رأس المال العامل، فإنها تواجه الآن زيادة في الاحتياجات التي قد تضع أنشطتها اليومية في مخاطر مالية وتشغيلية.
- ١٨- تود المحكمة أن تطلب معالجة مسائل صندوق رأس المال العامل الحالي التي تم إبرازها، والموافقة على زيادة قيمة صندوق رأس المال العامل إلى مستوى يتمشى مع الاحتياجات المالية والتشغيلية الحالية للمحكمة التي تقدر بمعدل من حوالي أربعة إلى ستة أسابيع من تكاليفها التشغيلية. يترجم هذا إلى زيادة من ٧,٤ مليون يورو إلى ٩,٦ مليون يورو (على أساس أربعة أسابيع)، إذا قررت جمعية الدول الأطراف الحفاظ على المستوى المعتدل الأصلي لصندوق رأس المال العامل.
- ١٩- في عام ٢٠١٦، ستكون المحكمة ملزمة لسداد قرض الدولة المضيفة. لا يوجد حالياً أي أموال لتغطية هذه النفقات الإضافية في المستقبل كما أنه لم يتم أخذ الزيادة في التكاليف بعين الاعتبار في المستوى الحالي لصندوق رأس المال العامل. على الرغم من أنه من المتوقع أن يتم تمويل هذه الزيادة من مساهمات الدول الأطراف، فإن تزامن الفروقات بين سداد القرض، المقرر سداده في ١ شباط/فبراير من كل عام، والاستلام الفعلي للمساهمات قد يؤدي إلى تدفق نقدي سلبي. وفقاً لذلك، سوف يلزم إنشاء آلية لإدارة سيولة تعادل التزام المحكمة لسداد قرض الدولة المضيفة، مثل صندوق رأس مال عامل خاص، على النحو المبين في الجدول ٢.